اقتصاد

الحظر يخنق أسواق الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

ارتفعت وتيرة المطالبات للحكومة الأردنية بإعادة النظر في الإجراءات المتخذة لمواجهة وباء كورونا التي بدأت بتطبيقها منذ منتصف شهر مارس/ آذار من العام الماضي، ما رتب كلفاً باهظة على الاقتصاد ومختلف القطاعات. ورغم أن الحكومة تعهدت بتخفيف تلك الإجراءات، ولا سيما بعد توجيهات الملك عبد الله الثاني بحيث يتم إلغاء الحظر الشامل المفروض كل يوم جمعة والجزئي المطبق من الساعة السادسة مساء وحتى السادسة صباحاً، إلا أن رئيس الوزراء بشر الخصاونة، أكد أن القرارات التي ستتخذها الحكومة في هذا السياق لن تكون بحسب تلك التوقعات في ظل ارتفاع الإصابات بوباء كورونا. وقال رئيس غرفة تجارة الأردن، نائل الكباريتي، لـ«العربي الجديد» إن مختلف القطاعات الاقتصادية تعاني من إجراءات الحظر، وقد تعرضت المحلات التجارية لخسائر غير مسبوقة وخاصة مع تراجع القدرات الشرائية ومحدودية حركة المواطنين في فترات المساء. وأضاف أن مواسم الأعياد تعتبر عادة فرصة للتجار والمطاعم وغيرها لزيادة المبيعات وتحقيق عوائد مادية ولو بالحد الأدنى لتغطية التزاماتهم المالية، مشيرا إلى أن الإبقاء على إجراءات الحظر سيعرّض القطاع لمزيد من الخسائر حيث اضطرت محلات تجارية لإغلاق أبوابها والتوقف عن العمل.

من جانبه، قال ممثل قطاع الألبسة والأحذية في غرفة تجارة الأردن، سلطان علان، إن السوق يمر بأسوأ مراحله، حيث تعرّض التجار لخسائر كبيرة جدا وننتظر تغيير ساعات الحظر الشامل والجزئي لإتاحة المجال لعمليات التسوق لساعات ما بعد الإفطار في رمضان المبارك. وبيّن أن حجم الاستثمار في تجارة الألبسة يبلغ حوالي 650 مليون دولار ويساهم القطاع بنسبة مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي. وقال: «في حال استمرت الإجراءات الحكومية، فإن العديد من المحلات التجارية ستغلق أبوابها وبالتالي سينخفض حجم الاستثمار في تجارة الألبسة، ما قد يؤثر على توفّر احتياجات السوق».

وطالب بإجراءات عاجلة لإنقاذ القطاع، ومنها تعليق استيفاء الضرائب والرسوم لمدة عام. وقال ممثل قطاع المطاعم والحلويات، رائد حمادة، إن الحكومة لم تستجب حتى الآن لمطالب القطاع الخاص بتخفيف القيود لتفادي مزيد من الخسائر في الوقت الذي لم تقم فيه بمساعدات للقطاعات الاقتصادية المتضررة. وأضاف أن نسبة الالتزام من قبل المطاعم ومحلات بيع الحلويات بمتطلبات السلامة العامة والوقاية من الوباء مرتفعة، ولا مبرر لاستمرار الحظر الجزئي لساعات طويلة والحظر الشامل كل يوم جمعة. وقال إن الفترة التي تسبق عيد الفطر مهمة للتجار ومحلات الحلويات، وعدم تقليل ساعات الحظر سيعرّضها لخسائر كبيرة. وكان وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال، صخر دودين، قال إن الحكومة ستلغي الحظر اعتبارا من يوليو/ تموز المقبل، حيث تشير التوقعات إلى احتمال تحسن الحالة الوبائية قبل ذلك الموعد. وارتفعت حالات الإصابة بوباء كورونا بشكل كبير في الأردن خلال الأشهر القليلة الماضية، وتجاوزت 8 آلاف حالة يوميا والوفيات بمعدل من 60 إلى 100 يوميا، ومنذ أسبوعين بدأ المنحنى بالانخفاض. ولا تزال الحكومة تمنع عمل بعض القطاعات مثل صالات الأفراح والمراكز الرياضية والمقاهي.

تسارع التضخم في ألمانيا

قال مكتب الإحصاءات الاتحادي الألماني أمس الخميس، إن التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في البلاد تسارع في أبريل/ نيسان ليزداد تجاوزه لهدف البنك المركزي الأوروبي لتضخم يقل قليلا فحسب عن 2%. وارتفعت أسعار المستهلكين 2,1 بالمئة في أبريل/ نيسان من 2% في مارس/آذار. وكان توقع لرويترز يشير إلى قراءة 2% في أبريل/ نيسان في ظل التداعيات المترتبة على الجائحة الصحية. وقال وزير الصحة الألماني ينس سبان، أمس، إنه تم تطعيم نحو 1,1 مليون شخص أمس الأربعاء باللقاح المضاد لمرض كوفيد-19، وهو ما يعادل أكثر من 1% من عدد السكان وأعلى من أي يوم آخر حتى الآن.

(فرانس برس)

لقطات

«أوبر» توظف 20 الف سائق في بريطانيا

تعتزم شركة اوبر توظيف 20 الف سائق إضافي في المملكة المتحدة للمساعدة في مواكبة الطلب المتزايد على الرحلات، في ظل تخفيف قيود الإغلاق التي تم فرضها بسبب فيروس كورونا في البلاد. قالت شركة نقل الركاب التي تتخذ من سان فرانسيسكو مقرا لها امس الخميس، إنها تهدف إلى تسجيل السائقين الإضافيين بحلول نهاية العام، لتتم إضافتهم إلى 70 الف سائق لديها بالفعل في المملكة المتحدة. واوضحت أوبر ان الرحلات في المملكة المتحدة قفزت بنسبة 50 بالمائة منذ الثاني عشر من إبريل/ نيسان، عندما تم السماح بإعادة فتح الحانات والمطاعم.

الاحتلال يعيد فتح منطقة صيد في غزة

أعلن الاحتلال الإسرائيلي أمس، إعادة فتح منطقة صيد السمك قبالة سواحل قطاع غزة وتوسيعها إلى 15 ميلاً بحرياً، بعدما اغلقها الإثنين بحجة «استمرار إطلاق القذائف الصاروخية من القطاع باتجاه اراضيه». واكدت وحدة تنسيق أعمال الحكومة في الاراضي الفلسطينية (كوغات) التابعة لوزارة الامن الإسرائيلية في بيان انه «بعد مشاورات امنية، تقررت اليوم الخميس إعادة فتح منطقة الصيد وتوسيعها إلى 15 ميلاً بحرياً». واضافت ان «استئناف السياسة المدنية تجاه قطاع غزة واعادتها إلى الروتين مرهونان باستمرار السلام والاستقرار الأمني».

«سابك» السعودية تربح 1,3 مليار دولار

حققت الشركة السعودية للصناعات الاساسية «سابك»، أكبر شركة بتروكيميائيات بالمنطقة، خلال الربع الأول من 2021، أرباحاً بـ 4,86 مليارات ريال (1,3 مليار دولار). وحسب إفصاح للشركة على موقع البورصة المحلية، امس الخميس، سجلت «سابك» خسائر صافية بـ 1,05 مليار ريال (0,28 مليار دولار) في الفترة المناظرة من 2020. وارجعت الشركة تحقيق الارباح إلى ارتفاع متوسط اسعار بيع المنتجات؛ «علماً انه في الربع الاول من 2020، تم تسجيل مخصصات انخفاض في قيمة بعض الاصول الراسمالية والمالية بمبلغ 1,1 مليار ريال (0,29 مليار دولار)» بحسب الإفصاح.

معرض «صنع في سورية» بالعراق يستهدف تصريف البضائع المكدّسة

عدنان عبد الرزاق

أعلن اتحاد غرف الصناعة والتجارة السورية، واتحاد المصدرين والمستوردين العرب عن تنظيم معرض «صنع في سورية» على أرض «معرض بغداد الدولي» بالعراق، «بهدف ترويج وتسويق المنتجات الوطنية في الأسواق العربية».

وبحسب مصادر من العاصمة السورية دمشق، لـ«العربي الجديد» فإن المعرض سيتضمن البيع المباشر لكافة المنتجات النسيجية والغذائية والكيميائية والهندسية، خلال الفترة الممتدة بين 10 – 25 يوليو/تموز القادم. ويقول عضو غرفة تجارة إدلب السابق، محمد نبيه السيد علي لـ«العربي الجديد» إنها ليست المرة الأولى التي يقام فيها المعرض بالخارج، بل سبق للعراق أن استضافه مرة، وكذا ليبيا وحتى روسيا الاتحادية، معتبراً أن هناك ثلاثة أسباب لهذا الإجراء الذي يسعى إليه نظام بشار الأسد.

ويرى عضو غرفة تجارة إدلب السابق، أن الترويج يعطي إيحاء بأن سورية بخير، وأن نظام الأسد يكسر الحصار والعزلة، وهو السبب الثالث وراء إقامة المعرض خارج الأراضي السورية، لأن «صنع في سورية» انطلق كتظاهرة اقتصادية داخلية عام 2015 وكان يقام شهرياً بالمدن السورية بهدف البيع المباشر للسلع الاستهلاكية، لكنه أقيم لأول مرة خارج سورية عام 2017، في العراق وافتتح على إثره، مركز جملة في العراق للصادرات السورية النسيجية والغذائية، لينتقل بالعام اللاحق، 2018 إلى موسكو وفي العام ذاته إلى مدينة بنغازي الليبية.

وكان اتحاد المصدرين والمستوردين العرب، قد أصدر قبل أيام، قرارا بتفويض رجل الأعمال السوري، محمد ناصر السواح بتسيير أعمال المكتب الإقليمي للاتحاد في دمشق، إلى حين الإعلان رسمياً عن رئيس مكتب دمشق الذي افتتحه الاتحاد العربي. وكشفت مصادر إعلامية من دمشق، أن وزارتي الخارجية والاقتصاد بحكومة الأسد، وافقتا على طلب الاتحاد وبدأ «السواح» بمهامه، كما أبلغ اتحاد المصدرين العرب، وزير الاقتصاد بحكومة الأسد، سامر الخليل العمل على تشكيل أعضاء مجلس إدارة المكتب الإقليمي للاتحاد في دمشق، ليتم تعزيز العمل بين الاتحاد ونظام الأسد، خلال زيارة أمين عام الاتحاد مسعد عبد الحميد راشد إلى العاصمة السورية لاحقاً.

لا تتسوق وأنت جائع

مصطفى عبد السلام

هذه هي القاعدة الذهبية في عملية التسوق وشراء احتياجات المنزل خاصة الغذائية، ابتعد عن التسوق في نهار رمضان خاصة في الفترة التي تسبق الإفطار مباشرة، فقد تشتري وأنت جائع سلعا أنت لست في حاجة إليها، أو يوجد لها شبيه في خزانة بيتك، أو سريعة التلف مثل الخضر والفاكهة في حال عدم استهلاكها في الوقت المناسب. ليست هذه هي النصيحة الوحيدة للتسوق في رمضان، فهناك نصائح أخرى تساعدك في الحد من الإسراف والتبذير وإهدار موازنة البيت خلال فترة قصيرة، بل ومساعدة من حولك من الفقراء.

مثلا ضع خطة للتسوق حدد فيها الكميات والميزانية التقديرية بحيث لا تتجاوزها مهما كانت المغريات، لا تشترِ كميات كبيرة من احتياجات المنزل الغذائية في المرة الواحدة، فالسلع متوافرة في الأسواق ولن تنفد، كما أن الإقبال الشديد على السلع في فترة زمنية قصيرة، خاصة تلك التي تسبق رمضان أو في بداية الشهر، يلعب دورا مهما في زيادة الأسعار وظهور عمليات الاستغلال والابتزاز وربما الاحتكار من قبل التجار، وهو ما يتسبب في غلاء المعيشة، وبالتالي إرهاق ميزانية الجميع. قاطع السلع التي ترتفع أسعارها فجأة وبلا مبررات اقتصادية، أجل قرار الشراء إلى حين تراجع السعر أو ظهور سلع بديلة، فعدم تناول سلعة في وقت محدد لن يؤدي إلى الموت.

تفادَ الشراء في أوقات الزحام، فالزحام قد يعطيك ايحاء بأن المستهلكين من حولك يتسابقون على الشراء، وأن السلع قاربت على النفاد بسبب زيادة العدد، وهو ما قد يدفعك إلى تقليدهم والشراء بلا تركيز أو بدون تحديد احتياجاتك، أختر الأوقات التي تكون فيها المولات هادئة، هنا ستشتري ما تحتاجه وبدون ضغوط نفسية.

وأنت تتسوق اقرأ بيانات السلعة جيدا خاصة تاريخ الإنتاج ومدة الصلاحية، فقد تكون الصلاحية قاربت على الانتهاء وربما أنتهت. قارن بين أسعار السلع، فقد تكون سلعة غير معروفة وبمواصفات جيدة سعرها أفضل كثيرا من السلع المعروفة المنتجة من شركات كبرى، لا تتأثر كثيراً بالإعلانات البراقة، أحرص على شراء منتجات بلدك، لأنك بذلك تحقق عدة أهداف أبرزها تشغيل المصانع وزيادة الإنتاج، وبالتالي المحافظة على فرص عمل، بل وتوليد فرص جديدة للشباب.

ابتعد عن عقدة المنتج الأجنبي والحرص الشديد على شراء الماركات العالمية، فأنواع الجبن والألبان والمياه المنتجة في بلدك قد تفوق كثيرا المنتجات الفرنسية المثيلة وغيرها من المنتجات المستوردة، تذكر أن الإقبال الشديد على شراء المنتجات المستوردة يعني إغلاق مصانع بلدك وتسريح العمالة.

متفرقات اقتصادية

مخصصات ضئيلة لا تعيد الحياة للموصل

بغداد ـ **سلام الجاف**

اعتبر مسؤولون عن مدينة الموصل، شمالي العراق، أن حصة محافظة نينوى من موازنة العام الحالي لا تعيد الحياة لمناطقها المدمرة بفعل الحرب الطاحنة خلال حملة استعادتها من تنظيم «داعش» عام 2016، وما رافقها من أعمال قصف جوية وبرية.

وعلى الرغم من أن مساحة الخراب في محافظة نينوى ومركزها الموصل، تصل إلى 80%، إلا أنها لم تحصل إلا على نحو 124 مليار دينار (85 مليون دولار) في موازنة العام الجاري، في وقت تحتاج فيه إلى 10 مليارات دولار لإعادة ترميمها.

وكانت الحكومة العراقية قد أقرت نهاية مارس/ آذار الماضي، تشكيل لجنة عليا لإعادة إعمار مدينة الموصل، في خطوة هي الأولى من نوعها منذ طرد مسلحي تنظيم «داعش»، وانتهاء المعارك في المدينة في يوليو/ تموز 2017، التي خلّفت خسائر بشرية كبيرة في صفوف المدنيين ودماراً واسعاً. وأكد محافظ نينوى، نجم الجبوري، أن الحصة المقررة للمحافظة من موازنة العام الحالي لا تتناسب مع حجم الدمار فيها، وقال لـ«العربي الجديد»، إن «نينوى تعرضت إلى أضرار كبيرة جداً، وهدم للبنى التحتية نتيجة الأحداث التي شهدتها، من سيطرة داعش، ومعارك التحرير». وأضاف الجبوري: «سنحاول أن نستخدم الأموال المخصصة في المشاريع الأهم وحسب الحاجة لها وسنسعى لأن نحصل على مزيد من الدعم لترميم الدور والبنى التحتية خاصة في المدينة القديمة».

سياسيون اعتبروا أن التخصيصات المالية للمحافظة لا تكفي سوى لعمليات ترقيعية، لا تتجاوز نسبة 10% من حجم الدمار الذي لحق بمدينة الموصل ثاني أكبر مدن العراق.

وقال النائب السابق عن المحافظة، نوري العبد ربه، إن «المحافظة تعرضت إلى احتلال داعش لعدة سنوات ومن ثم عمليات التحرير والمعارك، والتي نتج عنها تدمير بحدود 80% من البنى التحتية»، مبيناً لـ«العربي الجديد»، «إذا ما أردنا أن نقيم التخصيصات المالية ونضع في نظر الاعتبار حجم الدمار في المحافظة، فإنه من غير المعقول أن نتعامل مع محافظة مدمرة من حيث التخصيصات المالية، كتعاملنا مع المحافظات الأخرى، ومنها المحافظات الجنوبية التي لم تشهد ما شهدته نينوى من أحداث ودمار».

وأضاف: «يفترض أن تدخل بالموازنة الخاصة للمحافظة أموال إضافية عدا الأموال المخصصة للمشاريع، وأن تخصص أموال لإعادة الإعمار، وإعادة المحافظة إلى وضعها الطبيعي»، مشيرا إلى أنه «من الملاحظ أن التعامل مع المحافظة المدمرة يتم بشكل يبخس حقوقها». وتابع أنه «يجب تخصيص أموال إضافية لإعادة ترميم البنى التحتية، من مدارس وجسور ومستشفيات وغير ذلك، سيما وأن هناك ظلما لحق بالمحافظة من خلال تلك التخصيصات المالية»، مشيرا إلى أن «هذه الأموال لا تتماشى مع التطور الحاصل والنمو السكاني، بل هي مجرد مخصصات لإحياء وترميم شيء قليل من الماضي الذي كانت عليه، فالموازنة لا تلبي حاجة المحافظة، سوى بنسبة 10% من مساحة الدمار، سيما وأن المحافظة تحتاج إلى 10 مليارات دولار لإعادة ترميمها».

إزالة الأنقاض في المدينة القديمة بالموصل (فرانس برس)

الكويت تنفق 1,6 مليار دولار لمواجهة كورونا

كشفت وثيقة حكومية، أن السلطات الكويتية أنفقت على القطاع الصحي نحو 1,6 مليار دولار

الكويت ـ **احمد الزعبي**

فيما تواصل السلطات الكويتية جهودها لمواجهة وباء كورونا وحملة التطعيم المتسارعة التي تهدف للوصول إلى المناعة المجتمعية، كشفت وثيقة حكومية، اطلعت عليها «العربي الجديد»، أن السلطات الكويتية واجهت الجائحة بزيادة غير مسبوقة في الإنفاق على القطاع الصحي تقدر بـ 1,6 مليار دولار. وكشفت الوثيقة أن مجلس الوزراء خصص ميزانية قياسية لعدد من الوزارات التي تعمل على مواجهة فيروس كورونا وفي مقدمتها وزارة الصحة الكويتية، بالإضافة إلى وزارات مثل التجارة والداخلية والدفاع من أجل الاستمرار في جهود السيطرة على جائحة كورونا فضلا عن الإجراءات الاستثنائية لمواجهة الزيادة الكبيرة في أعداد المصابين بفيروس كورونا. وتضمنت المصروفات شراء مستلزمات ومعدات طبية مثل الكمامات والأوكسجين والأدوية وغيرها من المستلزمات الطبية لمواجهة الزيادة غير المسبوقة في الإصابات، بالإضافة إلى إنشاء مستشفيات ميدانية في العديد من المناطق مثل المستشفى الميداني في أرض المعارض بمنطقة مشرف.

وتعاقدت وزارة الصحة الكويتية مع أطباء من باكستان وكوبا بسبب النقص الكبير في الكادر الطبي وزيادة الإشغال في أسرة العناية المركزة، فيما تبلغ القيمة الإجمالية للتعاقدات مع الأطباء من الخارج ما يقرب من 240 مليون دولار. وفي ما يتعلق باللقاحات، أجرت السلطات الصحية الكويتية تعاقدات مع عدد من الشركات المصنعة للقاحات من أجل تنفيذ حملة التطعيم التي تهدف إلى تلقيح أكثر من 60 % من سكان الكويت (مواطنين ومقيمين) والوصول إلى المناعة المجتمعية. وتسلمت الكويت حتى الآن نحو 2,2 مليون جرعة من لقاحات شركة «فايزر» ولقاح «أكسفورد» من شركة «أسترازينيكا»، فيما يقدر إجمالي المبالغ المرصودة للقاحات 800 مليون دولار. وفي هذا الصدد، قال مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد» إن أزمة كورونا وتداعياتها كانت استثنائية، وبالتالي الإجراءات المتبعة لمواجهة الجائحة لا بد أن تكون استثنائية، مشيرا إلى أن جميع الإجراءات والقرارات والمصروفات تتم وفق القوانين واللوائح وتخضع للأجهزة الرقابية مثل ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد «نزاهة». وأضاف المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه أنه من دون الإجراءات السريعة التي اتخذتها الحكومة الكويتية ممثلة في وزارة الصحة، لن تكون في مقدورها مواجهة الأعداد الكبيرة من الإصابات بفيروس كورونا، أو الحصول على اللقاحات.

ميزانية قياسية لوزارات التي تعمل على مواجهة فيروس

وقال وزير الصحة الكويتي، باسل الصباح، إن حملة التطعيم في البلاد تمكنت من منح اللقاح لأكثر من مليون شخص حتى الآن، داعيا الجميع إلى المبادرة في تسجيل بياناتهم من أجل الحصول على التطعيم والقضاء على الوباء. من ناحيته، قال الخبير الاقتصادي الكويتي، علي الموسى، لـ«العربي الجديد» إن الحكومة أنفقت أموالا طائلة من دون تحقيق النتائج المرجوة، حيث لا تزال معدلات الإصابة بفيروس كورونا مرتفعة للغاية، بالإضافة إلى أنه لم تتمكن السلطات الصحية من تطعيم سوى مليون فقط، في حين أن الدول المجاورة تجاوزت هذه الأرقام بنسب مرتفعة.

تحقيق

إذا كان «عيد العمال» يحل كل سنة على سواعد الجزائريين حاملا نفس الأوجاع، ونفس الآمال والرجاء، خاصة في رفع الأجور، ففي هذه السنة سيحل الفاتح من مايو/ أيار عليهم حاملا تهديدا كبيرا لقوت الملايين من الأسر الجزائرية. وفي ظل ظروف خانقة وغلاء الأسعار وتصاعد وتيرة التسريحات بسبب كورونا، تحركت الحكومة في اتجاه تخفيف الأعباء عن العمال عبر رفع أجورهم، إلا أنها كانت زيادات طفيفة «لا تسمن ولا تغني من جوع» حسب عمال وقيادات نقابية لـ«العربي الجديد»

ثلث عمال الجزائر على أعتاب الفقر: رواتب هزيلة

يحل عيد العمال على الجزائريين بمصاعب أكبر هذا العام (بلال بنسالم/Getty)

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تخفي الأرقام المأساوية وراءها مصاعب يعيشها أكثر من مليون ونصف المليون عامل في الجزائر يتقاضون أجورا زهيدة لا تتعدى 20 ألف دينار (160 دولارا) ولا تغطي تكاليف معيشة شهر كامل. ولا يزال الكثير من العمال يحلم بفرص عمل ومناصب شغل قادرة على مواجهة ظروف خانقة زادتها قتامة «جائحة كورونا» التي ضربت مئات الآلاف من عمال الجزائر في مناصبهم وجيوبهم المنهكة أصلا بغلاء المعيشة، وتهاوي قيمة الدينار إلى مستويات تاريخية أمام العملات الأجنبية.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، تحركت الحكومة أخيرا في اتجاه تخفيف الأعباء عن العمال عبر رفع أجورهم، إلا أنها كانت «زيادات طفيفة لا تسمن ولا تغني من جوع»، حسب مراقبين وقيادات نقابية. وكان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون وقّع، الأربعاء، على قرار يرفع بموجبه الحد الأدنى للأجور إلى 20 ألف دينار، (نحو 120 يورو بسعر الصرف الرسمي) وبزيادة طفيفة تقدر بألفي دينار، عن الحد الأدنى المضمون سابقاً. ونص المرسوم الرئاسي الجديد الذي نشر اول من أمس، على أنّ القرار يسري مفعوله بأثر رجعي بداية من يونيو/حزيران 2020. كما يضع هذا الحد الأدنى المضمون للأجر بمدة العمل القانونية المقدرة بـ40 ساعة عمل أسبوعية، وهو ما يعادل 173,33 ساعة شهريا بـ20 ألف دينار؛ أي ما يعادل 115,38 ديناراً، أي أقل من دولار لساعة العمل الواحدة. وفي وقت سابق، طالبت عدة نقابات مهنية وأحزاب سياسية الحكومة برفع الحد الأدنى المضمون للأجور بسبب الانخفاض اللافت للقدرة الشرائية للعمال والموظفين، حيث كانت نقابة موظفي الإدارة العمومية قد طالبت برفع الحد الأدنى إلى ما يعادل 200 يورو، فيما طالب حزب «العمال» اليساري، في وقت سابق، برفعه إلى حدود 54 ألف دينار، ما يعادل 340 يورو للشهر. لكن الحكومة رفضت هذه المطالب، متذرعة بكونها تكلف الخزينة العمومية أعباء مالية إضافية، في الوقت الذي تراجعت فيه عائدات البلاد من النفط الذي يمثل 98% من إجمالي عائدات الجزائر.

راتب بلا قدرة شرائية

إذا كان «عيد العمال» يحل كل سنة على سواعد الجزائريين حاملا نفس الأوجاع، ونفس الآمال والرجاء، خاصة في رفع الأجور، ففي هذه السنة، سيحل الفاتح من مايو/أيار على العمّال حاملاً تهديدا كبيرا لقوت الملايين من الأسر الجزائرية، حسب عمال وقيادات نقابية لـ«العربي الجديد».

وكلما طال تفشي «فيروس كورونا»، ارتفع عدد العمال المغادرين لمناصب عملهم، فالجائحة ضربت الاقتصاد الجزائري الهش، وأوقفت عجلته، ما أدخل العديد من الشركات «الإنعاش» بعد توقف نشاطها، يضاف إلى هذا انخفاض الأجور مقارنة مع واقع المعيش والتضخم، ما جعل الرواتب لا تصمد حتى ثلث الشهر. ووفق دراسة أعدتها كونفدرالية نقابات الجزائر، فإن أغلب موظفي القطاع العام يعيشون بأجور لا تضمن كرامتهم، كل هذا في بلد يعيش اقتصاده انكماشا حادا بفعل تراجع مداخيل النفط، وارتفاع نسبة التضخم، وتهاوي قيمة الدينار 30 بالمائة في سنتين. وإلى ذلك، يقول العامل الجزائري نور الدين آيت قاسي، إن «راتبه أصبح يصمد من أسبوعين إلى 3 أسابيع على الأكثر، وصار «رهينة» الاقتراض لإكمال أيام الشهر».

ويضيف العامل في مؤسسة تسيير الحدائق العمومية أن «راتبه لا يتعدى 21 ألف دينار (161 دولارا)، وهو قليل مقارنة بما تعيشه الجزائر من غلاء في الأسعار، يضاف إلى ذلك مصاريف الكهرباء والماء والنقل». ولفت نفس المتحدث لـ«العربي الجديد» إلى أن «كل شيء في الجزائر ارتفع إلا الأجور ظلت مستقرة». من جانبه، قال سائق في مؤسسة عمومية، عبد الحكيم دالي، إن «العامل الجزائري أصبح تحت خط الفقر، أنا أتقاضى 25 ألف دينار شهريا (192 دولارا)، أي أن دخلي هو أقل من 7 دولارات يوميا»، مضيفاً لـ «العربي الجديد» أن «كل شيء ارتفع سعره بقرابة 30 بالمائة في السنة الأخيرة بعد سقوط قيمة الدينار، إلا أن أجور العمال ظلت ثابتة». وتابع: «الحكومة تتحجج بالأزمة المالية وتهاوي أسعار النفط، لكنها لا تتحجج بنفس الأسباب فيما يتعلق بأجور الوزراء والنواب والمصاريف التي يكبدونها للخزينة العمومية، من سكن ونقل مجاني وحتى الأكل مجاني».

غلاء الأسعار

عادت المخاوف في الجزائر من ارتفاع الأسعار لتتقدم المشهد الاقتصادي وتقلق الطبقة العاملة في البلاد، بعد إعلان بنك الجزائر المركزي تعويم الدينار بشكل موجه، ما ينذر بمزيد من الغلاء، ويهدد الخطط الحكومية الرامية إلى إلغاء الدعم تدريجياً. وخسرت العملة الجزائرية أكثر من 10 دنانير أمام الدولار، منذ تفشي «وباء كورونا» في البلاد، حيث بلغ سعر الصرف 133 ديناراً للدولار نهاية إبريل/نيسان 2021، بعدما كان عند 120 ديناراً نهاية مارس/آذار 2020، كما ربح اليورو هو الآخر من الدينار، بعدما قفز سعره من 135 إلى 137. وترجع خسارة الدينار لشيء من بريقه أمام العملات الأجنبية، إلى تبنّي البنك المركزي الجزائري سياسة تعويم الدينار، عند الضرورة، لمواجهة تبعات تراجع عائدات النفط وكبح فاتورة الواردات.

إقرار زيادات طفيفة في الأجور وسط موجات غلاء متتالية

وفي بداية الأزمة النفطية منتصف 2014، كان سعر صرف العملة المحلية يساوي 83 دينارا لكل دولار، ثم تهاوى إلى 118 دينارا في 2018، ثم 123 طيلة 2019 ومطلع 2020. وقدمت الحكومات المتعاقبة منذ 2014، تبريرات بأن تعويم العملة كان جزئيا فقط، والهدف منه امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد البلاد. وحذّر النقابي وعضو المكتب التنفيذي للنقابة المستقلة لمستخدمي القطاع العمومي، عثمان مكيداش، الحكومة، من مغبة الالتفاف حول الزيادات التي أقرتها في الأجر الأدنى المضمون، ولو كانت ضئيلة. ويضيف نفس المتحدث لـ «العربي الجديد» أن هذه الزيادة في الأجور ليست مكسبا، بقدر ما هي مسكّن».

عمالٌ فقراء

حتى لو تحاشت الحكومة عن إجراء دراسة متعمقة حول وضعية العمال الجزائريين من الطبقة الوسطى، تشير دراسات إلى أن ملايين الجزائريين يعيشون تحت خط الفقر. ووفقًا للخبراء، فإن أكثر من ثلث العمال معرضون للخطر، خاصة مع الانخفاض الحر في القوة الشرائية. لم يأتِ هذا الرقم من السماء، حسب الخبير الاقتصادي والأستاذ الجامعي محمد عزوز، «بل يعتمد على حسابات بسيطة مستمدة من البيانات التي قدمها البنك الدولي، تفيد بأن أسرة جزائرية مكونة من 5 أفراد تحتاج 70 ألف دينار لتعيش بدون ديون، وبما أن 34 بالمائة من العمال الجزائريين يتقاضون أقل من 30 ألف دينار، فإن هؤلاء هم أقرب للفقر من الطبقة الوسطى». وأضاف عزوز، في حديث لـ «العربي الجديد»، أن «سياسة الدولة في إدارة الأزمة الاجتماعية والاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على قدرة الجزائريين على العيش الكريم، فالفشل الحكومي لعقود في تسيير أموال النفط أوصل المواطن والعامل بالأخص إلى هذه الحالة الاجتماعية.» من جانبه، أكد الأمين العام للاتحاد العام للعمال الجزائريين (أكبر تكتل نقابي)، سليم لعباطشة، أنه «رفع للرئيس الجزائري تقريرا مفصلا حول وضعية العمال خلال اللقاء الذي جمعهما في شهر مارس/آذار المنصرم، وتعهد الرئيس عبد المجيد تبون باتخاذ قرارات من شأنها حماية القدرة الشرائية للعمال، بما فيها رفع الراتب الوطني الأدنى المضمون بدءا من رواتب شهر مايو/أيار، وهو مكسب يجب مواصلة النضال لتعزيزه.»

العمل النقابي حق معلق

رغم إقرارها في الدستور الجزائري في المادة 70 التي تعتبر «الحقّ النّقابيّ مُعترفٌ به لجميع المواطنين» وحمايتها من طرف قانون العمل الجزائري، تبقى التعددية النقابية وما يترتب عليها من حقوق نقابية في الجزائر في مقدمتها إنشاء نقابات مستقلة، وممارسة العمل النقابي، نقطة سوداء في سجل الحكومة التي عمدت إلى إجهاض العديد من المسيرات والإضرابات التي أقامتها النقابات المستقلة في البلاد، حيث تتعرض الكثير منها إلى عمليات تضييق من طرف وزارتي العمل والعدل.

وفي هذا السياق، قال رئيس النقابة الجزائرية لممارسي الصحة العمومية، إلياس مرابط، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «وزارة العمل ومن ورائها الحكومة تريد أن تضغط على النقابات المستقلة التي أحرجتها بسلسلة الإضرابات، التي مست قطاعات التربية والصحة، وتريد أن تقمع العمل النقابي المكفول في الدستور والقانون». وأضاف مرابط: «من المؤسف أن تعود الحكومة 30 سنة إلى الوراء وتطلب من النقابات أن تجدد طلبات الاعتماد، والمؤسف أكثر هو أن تتخفى الحكومة وراء الإجراءات الإدارية». وفي نفس الإطار، يقول عضو الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، صالح دبوز، لـ«العربي الجديد» إن «هناك دستورا موجها للخارج يكفل الحقوق، وواقعيا أنت ممنوع من التفكير والتعبير والتصرف» وتشهد العلاقة بين الحكومة والنقابات المستقلة توترا منذ قرابة 4 سنوات، بعد نجاح الحكومة في تمرير تعديل نظام التقاعد عبر البرلمان، والذي رفضته النقابات المستقلة، كونه يلغي «التقاعد المسبق»، الذي يحيل كل عامل أكمل 32 سنة خدمة على التقاعد مهما كان عمره. وأبقت على التقاعد على أساس السن، والذي يلزم العمال بإكمال سنوات العمل إلى غاية 60 سنة كاملة، وهو ما ترى فيه النقابات «اقتطاع» مكسب من المكاسب التي حققها العمال في الجزائر بعد سنوات من النضال.

وحسب المنسق العام للنقابة الجزائرية المستقلة لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، مزيان مريان، فإن «الهدف الأساسي من لجوء الحكومة إلى مثل هذه الممارسات هو منع إقامة الإضرابات مستقبلا، وإسكات صوت الطبقة العمالية التي تريد الحكومة أن تبقيها ممثلة في نقابة واحدة موالية لها، وهو أمر غير ممكن، فالدستور كما يكفل التعددية الحزبية يكفل التعددية النقابية والعمل النقابي». وأضاف مزيان لـ«العربي الجديد» أن «الإضرابات التي شنتها نقابات التربية والصحة والتوظيف العمومي والبريد والبنوك، نجحت في إحراج الحكومة التي لم تجد هامش مناورة كبيرا في ظل الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد، وبالتالي تسعى إلى تحييد النقابات مستقبلا، خاصة أن الجزائر تتجه نحو استحقاقات سياسية مهمة في السنة القادمة».

كورونا والغلاء يفاقمان معيشة العمال (رياض كرامدي/فرانس برس)

احتجاجات في عدة قطاعات

تشهد الجزائر، منذ اسابيع، موجة من الاضرابات في عدة قطاعات حيوية، ابرزها الصحة والتعليم والبريد والخدمات العامة، للمطالبة برفع الاجور وتحسين القدرة الشرائية للعمال والموظفين، ويتوقع ان تتزايد هذه الاضرابات في الاسابيع المقبلة للاسباب نفسها. وتأتي هذه الاحتجاجات وسط موجات متتالية من الغلاء خلال الفترة الاخيرة بسبب تداعيات جائحة كورونا. وحسب بيانات رسمية، بلغ معدل التضخم السنوي في الجزائر 2,6 في المائة، نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي، ومعدل التضخم السنوي ليناير 2021 يمثل تطورا لمؤشر اسعار الاستهلاك مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

مؤشرات الأسواق

مصر

تباين أداء مؤشرات بورصة مصر خلال شهر إبريل/ نيسان 2021، ليتراجع الثلاثيني هامشياً وحيداً، وسط مكاسب سوقية تتجاوز 800 مليون جنيه (الدولار = نحو 15,65 جنيها). وتراجع المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية إيجي إكس 30 في ختام تعاملات إبريل، بنسبة 0,88 بالمائة، ليغلق عند 10475 نقطة مقابل 10568 نقطة بنهاية مارس الماضي. بينما ارتفع مؤشر الشركات المتوسطة والصغيرة إيجي إكس EWI 70 بنسبة 4,5 بالمائة، لينهي تعاملات إبريل عند 2058 نقطة. بينما صعد إيجي إكس 100 متساوي الأوزان الجديد بنسبة 2,18 بالمائة، عند مستوى 2974 نقطة. وارتفع المؤشر متساوي الأوزان إيجي إكس 50 بنسبة 0,43 بالمائة، ليغلق عند 2043 نقطة. وارتفع رأس المال السوقي خلال إبريل/ نيسان بقيمة 821 مليون جنيه، ليغلق عند 650,713 مليار جنيه.

السعودية

شهد سوق الأسهم السعودية «تداول»، أمس الخميس، تنفيذ صفقتين خاصتين على سهم «بوبا العربية» ضمن مستويات تداول السهم خلال الجلسة. ووفقاً لبيانات «تداول» بلغت قيمة الصفقتين نحو 40,6 مليون ريال بنحو 350 ألف سهم وتم التنفيذ عند سعر 116 ريالا. وتم تداول سهم «بوبا» بجلسة الخميس عند مستويات 116,20 ريالا، و115 ريالا وهو أعلى وأدنى سعر للسهم خلال الجلسة، على التوالي. والصفقات الخاصة هي الأوامر التي يتم تنفيذها من خلال اتفاق مستثمر بائع ومستثمر مشتر على أوراق مالية محددة، بسعر محدد، بما يتوافق مع ضوابط (تداول)، ولوائح هيئة السوق المالية. ولا تؤثر الصفقات الخاصة على سعر آخر صفقة، وأعلى وأدنى سعر للسهم، وسعر الافتتاح، وسعر الإغلاق، ومؤشر السوق، أو مؤشرات القطاعات، بينما تؤثر بكميات وقيم التداول.

الإمارات

أقفل سوق دبي المالي الخميس منخفضا بنسبة 0,56% عند مستوى 2605 نقاط، وبتداولات بلغت 148 مليون درهم. وبالإقفال عند هذا المستوى يكون السوق قد انخفض بمقدار 21 نقطة لهذا الأسبوع وبنسبة 0,8% مقارنة بإقفاله الخميس ما قبل الماضي. وارتفعت أسهم 7 شركات من أصل 30 شركة تم تداولها، بينما انخفضت أسهم 20 شركة، وبقيت 3 شركات على ثبات. وأقفل سوق أبوظبي للأوراق المالية منخفضا بنسبة 0,6% عند مستوى 6047 نقطة، وبتداولات بلغت 1190 مليون درهم. وبالإقفال عند هذا المستوى يكون السوق انخفض بمقدار 55 نقطة لهذا الأسبوع وبنسبة 0,9 %. مقارنة بإقفاله الخميس ما قبل الماضي.

مال وأعمال

من المتوقع أن تساهم أرباح الشركات الأميركية والسياسة النقدية الداعمة للنمو الاقتصادي في ارتفاع الأسهم خلال العام الجاري. وجاءت أرباح الشركات التي أعلنت عن نتائجها أكبر من التوقعات

وول ستريت تواصل تألقها

دعم الفيدرالي وأرباح الشركات تمهد الطريق لارتفاع الأسهم

نيويورك ـ **شريف عثمان**

مع ظهور العديد من المؤشرات الإيجابية التي تؤكد استعادة قطاع كبير من الاقتصاد الأميركي لقوته، وتزامناً مع نجاح إدارة جو بايدن في توصيل أكثر من 200 مليون جرعة من المصل المضاد لفيروس كوفيد-19 إلى المواطنين، أعطى مجلس الاحتياط الفيدرالي «البنك المركزي الأميركي»، كما نتائج الأعمال التي فاقت التوقعات لدى العديد من الشركات والتي تم الإعلان عنها هذا الأسبوع، دفعة جديدة لسوق الأسهم الأميركية، لتستمر في تحطيم مستوياتها القياسية بصورة لا يبدو أنها اقتربت حتى الآن من نهايتها.

ومع إبقائه على معدلات الفائدة على أمواله عند نطاق 0% - 0,25%، أكد البنك الفيدرالي استمرار دعمه لجهود إنعاش الاقتصاد من خلال الاحتفاظ بتكلفة الإقراض عند مستوياتها الصفرية، «لحين التأكد من تعافي الاقتصاد الأميركي مما أصابه خلال عام الجائحة». ولم يكتف رئيس البنك المركزي الأكبر في العالم، جيروم باول، برسالة الطمأنة تلك التي أرسلها لأسواق الأسهم في الولايات المتحدة وأغلب الاقتصادات الكبرى، حيث أضاف إليها في مؤتمر صحافي يوم الأربعاء بعد اختتام اجتماعات البنك تأكيده ملاحظة حدوث تطورات إيجابية في ما يخص نمو الاقتصاد واستعادة الوظائف، حتى في القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة.

واستبعد باول مرةً أخرى التفكير في إيقاف برنامج شراء البنك للسندات من السوق الثانوية في الوقت الحالي، والذي تعهد بمقتضاه البنك العام الماضي بشراء ما لا يقل عن 80 مليار دولار من سندات الخزانة، وما لا يقل عن 40 مليار دولار من سندات الرهن العقاري، الأمر الذي تسبب في إيقاف ارتفاع معدل العائد على سندات السنوات العشر، الذي بدأ مع بداية الأسبوع الحالي، لينهي تعاملات الأربعاء عند مستوى 1,62%، أو أقل بنقطتي أساس من أعلى مستوى وصل إليه قبل كلمات باول.

وكان ارتفاع العائد على سندات السنوات العشر مطلع الشهر الجاري قد تسبب في خسائر كبيرة للأسهم الأميركية، وعلى رأسها أسهم شركات التكنولوجيا، الأكثر حساسية لسعر الفائدة الأميركية، قبل أن يتدخل البنك الفيدرالي في الأسواق مشترياً، ويفقدها أكثر من عشرين نقطة أساس من العائد.

وتزامناً مع كلمات باول، كانت الأسواق تتأهب يوم الأربعاء لمعرفة نتائج أعمال العديد من الشركات الكبرى، التي كانت من بينها فيسبوك وآبل، اللتان احتدت المنافسة بينهما خلال الأسابيع الأخيرة، لتجيء نتائج أعمال الربع الأول من العام الحالي لديهما، والتي كانت أفضل كثيراً من التوقعات، وتشعل المنافسة بينهما أكثر مما كانت. وأعلنت آبل، التي تصنع الهواتف الذكية آيفون والحواسب ماك، استمرار تحقيق المبيعات القياسية، التي بدأت خلال عام الجائحة، في الربع الأول من العام، الأمر الذي تسبب، بحسب الشركة، في تحقيق أرباح غير مسبوقة، بنسبة ارتفاع تتجاوز 100%، لترتفع توقعات أرباح العام إلى أكثر من 70 مليار دولار، أو ما يقرب من 30% أكثر من العام الماضي. وبعد الإعلان عن نتائج الأعمال الفصلية للشركة، ارتفع السهم الأكثر نشاطاً في البورصة الأميركية بنسبة 4% خلال تعاملات ما بعد ساعات العمل ليوم الأربعاء.

وبخلاف مضاعفة الأرباح، كان لإعلان الشركة زيادة برنامج شراء أسهم الخزينة بما تصل قيمته إلى 90 مليار دولار أثر السحر على سعر السهم، حيث أوضح للمستثمرين ثقة الشركة في استمرار الزيادة في المبيعات، وتوفر السيولة لديها بدرجة كبيرة.

وقال لوكا مايستري، المدير المالي الإيطالي بالشركة: «نشعر بارتياح كبير بعد النتائج التي تحققت خلال النصف الأول من العام المالي للشركة».

بدورها، تجاوزت أرباح وإيرادات عملاق مواقع التواصل الاجتماعي فيسبوك التوقعات خلال الربع الأول من العام، حيث ارتفعت إيراداتها بنسبة 48% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، لتتجاوز 26 مليار دولار، بينما ارتفع صافي أرباحها بنسبة 94%، ليصل إلى 9,5 مليارات دولار، وليرتفع سهم الشركة خلال تعاملات ما بعد ساعات العمل يوم الأربعاء بنسبة تتجاوز 6%. وأرجعت الشركة ارتفاع الأرباح إلى زيادة تكلفة الإعلان على الموقع بنسبة 30%، بالإضافة إلى زيادة الإعلانات بنسبة 12%، مقارنة بالربع الأول من العام الماضي.

وعلى نفس الدرب سارت شركة كوالكوم، التي تصنع أشباه الموصلات وتنتج برامج الحاسب الآلي، حيث ارتفعت مبيعاتها على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام بنسبة 52%، بعدما نجحت في إتمام صفقة استحواذها على شركة نوفيا، واستفادت من أزمة أشباه الموصلات التي ضربت أسواق العالم خلال الشهور الماضية.

وقال كريستيانو أمون، رئيس الشركة: «مع النقص الواضح في إنتاج أشباه الموصلات على مستوى العالم، نجحنا في تسخير كافة إمكاناتنا حول العالم لتعظيم قدرتنا على استغلال الفرصة التي أتيحت للشركة»، مؤكداً توجه الشركة نحو توسيع قدرات إنتاج الرقائق لديها خلال الشهور القادمة.

ولم تقتصر نتائج الأعمال الجيدة على عمالقة شركات التكنولوجيا، حيث أعلنت شركة فورد لتصنيع السيارات تحقيق صافي أرباح 3,3 مليارات دولار، تمثل أعلى أرباح فصلية للشركة منذ سنوات، ومقارنة بخسائر تقدر بنحو 2 مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضي، حين تسبب انتشار الوباء في القارة الشمالية في إيقاف الإنتاج تماماً في مصانع الشركة فيها لأسابيع. وارتفعت إيرادات الشركة بنسبة 6% لتسجل 36,2 مليار دولار في الشهور الثلاثة الأولى من العام الحالي.

وسجّلت «تسلا» أرباحاً قياسية يوم الإثنين في ثالث ربع قياسي لها على التوالي، حيث وصلت أرباحها إلى مليار دولار للمرة الأولى في تاريخ الشركة. وسجّلت 9 مليارات دولار إيرادات، بارتفاع نسبته 75% عن نفس الفترة من العام الماضي.

وأعلن عملاقا التكنولوجيا غوغل ومايكروسوفت، عن تحقيق ارتفاع حاد في العائدات والأرباح، في معدلات تجاوزت توقعات المحللين، وهو ما رأت فيه صحيفة «نيويورك تايمز» دليلاً على أن الجائحة أفادت شركات التكنولوجيا الكبرى.

وحققت «ألفابت» عائدات بلغت 55,31 مليار دولار بزيادة 34% عن العام السابق، وزاد صافي أرباحها بأكثر من الضعف إلى 17,93 مليار دولار.

وول ستريت تتجه نحو دورة انتعاش جديدة خلال العام (سبنسر بلات/ Getty)

«فورد» حققت أكبر أرباح فصلية، كما تجاوزت «فيسبوك» و«آبل» التوقعات

بايدن يضخ 4 تريليونات دولار

قال الرئيس الأميركي جو بايدن، الخميس، إن حزمة التحفيز المالي الموجه لإنعاش الاقتصاد ستبلغ 4 تريليونات دولار، وتشمل الحزمة السابقة البالغة 1,9 تريليون دولار. وأضاف في أول خطاب له أمام الكونغرس بمناسبة مرور 100 يوم على توليه منصبه، أن حزمة الإنفاق والائتمان الضريبي الجديدة، استثمار حيوي لمستقبل البلاد. وتحاول واشنطن الخروج من أزماتها الاقتصادية الناجمة عن كورونا، من خلال ضخ تريليونات الدولارات في الأسواق.

البورصة الهندية تمتص مخاطر كورونا

كسب مؤشر البورصة الهندية نحو 1,2%، كما ارتفعت الروبية بعد الضغوط التي تعرضت لها في بداية الأسبوع

لندن ـ **العربي الجديد**

عانت أسواق الصرف الناشئة خلال الأسابيع الماضية من مخاطر الحظر الأميركي على السندات الروسية وقلق المستثمرين من السياسة النقدية والتفشي السريع لجائحة كورونا في الهند. واستعاد سوق المال الهندي بعض خسائره مستفيداً من تركيز المستثمرين على ارباح الشركات الكبرى والمساعدات الطبية المكثفة التي تلقتها البلاد وقدمتها العديد من الدول الكبرى. لكن جائحة كورونا لا تزال تضرب الاقتصاد الهندي، وتثير قلق كبار المستثمرين من السوق الهندي. وتأثرت الأصول في معظم الدول الناشئة بالكارثة الوبائية في الهند وهرب المستثمرون للاحتماء بعملات « الملاذ الآمن» التي يقودها الين الياباني والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، ولكن يلاحظ أن عملات دول تعتمد اقتصاداتها على صادرات المعادن والسلع الأولية باتت تحقق ارتفاعات متواصلة منذ بداية العام الجاري. وفي أعقاب التراجع الكبير في سعر صرف الروبية الهندية، التي تراجعت إلى أقل مستوياتها في خمس سنوات في بداية الأسبوع، عادت العملة الهندية للارتفاع أمس الخميس، مع تكثيف المساعدات الدولية للهند ودعم جهود مكافحة تفشي الفيروس. وحسب خبراء، «ساهم وقوف العالم مع الهند في دعم الثقة الاستثمارية»، وبالتالي أدى إلى ارتفاع مؤشر الأسهم الهندية بنسبة 1,2%، وهو أكبر ارتفاع لها في 6 أسابيع مع تركيز المستثمرين على أرباح الشركات الكبرى الصانعة للاقتصاد الهندي. واستفادت الروبية كذلك في الارتفاع من تراجع الدولار قرب أدنى مستوياته في تسعة أسابيع أمس الخميس. وتراجع الدولار بعد أن أعطى رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي « البنك المركزي الأميركي»، جيروم باول، تطمينات للأسواق أن السياسة النقدية الداعمة للنمو الاقتصادي ستستمر خلافاً لتكهنات سرت في السوق، أنه يتجه للخفض التدريجي في برنامج شراء السندات. وقال باول « لم يحن الوقت بعد للتخلي عن السياسة النقدية الداعمة للنمو الاقتصادي».

على صعيد الليرة التركية، يرى مصرف «كوميرس بانك» الألماني، أن الليرة التركية تتجه للارتفاع رغم مخاوف المستثمرين من السياسات النقدية للبنك المركزي التركي. وقال البنك في تحليل نشره موقع «باوند ستيرلنغ» إن الليرة حققت أداء أفضل من العملات المنافسة في الأسواق الناشئة.

وحسب رويترز، استقرت الليرة التركية أمس الخميس قبيل صدور تقرير البنك المركزي بشأن التضخم الفصلي، والذي من المتوقع أن يرفع فيه توقعاته في مواجهة تراجع العملة وارتفاع أسعار السلع الأساسية. وبلغت الليرة 8,1835 مقابل الدولار في التعاملات الصباحية في لندن، وهو ما يقل عن مستوى إغلاقها يوم الأربعاء عند 8,18 ليرات مقابل الدولار. وخسرت الليرة أكثر من تسعة بالمائة من قيمتها منذ بداية العام. ولايزال التضخم أكبر مهددات السياسة النقدية، إذ أظهر استطلاع نشرته رويترز أن التضخم ربما يتجاوز 17% خلال العام الجاري.

ويلاحظ أن عملة جنوب أفريقيا « الراند» كسبت نحو 2,4% في الربع الأول من العام الجاري، كما كسبت 30% خلال الـ12 شهراً الماضية. وجنوب أفريقيا من الدول التي يعتمد اقتصادها على تصدير المعادن وعلى رأسها الحديد، وبالتالي، فإن ارتفاع أسعار المعادن يرفع دخلها من العملات الصعبة ويدعم بقوة سعر صرف الراند. ويرى مستثمرون أن عملة جنوب أفريقيا تحولت تدريجياً إلى «ملاذ آمن» للمستثمرين الهاربين من مخاطر الأسواق الناشئة

وتستفيد عملة جنوب أفريقيا من العائد الكبير الذي يحققه المستثمرون في السندات الحكومية أجل 10 سنوات، إذ يمنح الاستثمار في هذه السندات عائداً ثابتاً يقدر بنحو 9%، مقابل معدل تضخم سنوي يقدر بنحو 3,2%. وهو ما يعني أن المستثمر في سندات جنوب أفريقيا يستطيع تحقيق عائد صاف يقدر بـ5,8%. ولكن ليس العائد وحده هو الذي يدفع المستثمرين نحو شراء الأصول الجنوب أفريقية، ولكن كذلك توقعات الخبراء بتواصل ارتفاع أسعار المعادن والسلع الأولية خلال العام الجاري مع عودة الانتعاش للاقتصادات الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهو ما يعني زيادة الطلب على الحديد وارتفاع أسعاره بعد إعلان عن خطة تحديث البنى التحتية بالولايات المتحدة. وقال مصرف «مورغان ستانلي» في تحليل يوم الثلاثاء، إن الاستثمارات في سندات جنوب أفريقيا ارتفعت بنحو 1,8% خلال شهر مارس/ آذار الماضي.

مخاطر الأسواق الناشئة دفعت كبار المستثمرين للرهان على الليرة والراند

مبنى بورصة بومباي في الهند (Getty)

إيرباص تتفوق على بوينغ في الربحية

باريس ـ **العربي الجديد**

تفوقت شركة إيرباص الأوروبية على منافستها الأميركية بوينغ في الربحية، إذ حققت الشركة أرباحاً للربع الثاني على التوالي، لكنها تعتبر أن «السوق لا تزال غير واضحة» أمام الأزمة التي يشهدها قطاع الطيران بسبب وباء كوفيد-19 الذي لم ينته بعد. وأعلنت شركة تصنيع الطائرات الأوروبية أمس الخميس، تحقيق «نتائج جيدة» في الربع الأول مع أرباح صافية قدرها 362 مليون يورو، مقابل خسارة صافية قدرها 481 مليونا قبل عام.

وتأتي أرباح إيرباص، بينما لاتزال منافستها الكبيرة بوينغ تعاني من مشاكل الإنتاج ولاتزال تتكبد خسائر للربع السادس على التوالي، مسجلة خسارة قدرها 537 مليون دولار. واعتبر المدير التنفيذي لشركة إيرباص، غيوم فوري، في بيان أمس حسب فرانس برس، أنه على أساس التقدم في التطعيم و«العلامات المشجعة» باستئناف الحركة الجوية في أميركا الشمالية والصين من جهة وتشديد القيود غير المتناسق للتنقل في أوروبا وتفشي الوباء في الهند من جهة أخرى، فإن «الربع الأول يبين أن قطاعنا لم يتجاوز الأزمة بعد وأن السوق لا تزال غير واضحة». وأوضح في مؤتمر عبر الهاتف أن ضبابية السوق تؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل، لذلك نعتقد أن الطريق إلى التعافي لن يكون بالضرورة رأسياً». وشركة تصنيع الطائرات الأوروبية التي سلمت 125 طائرة تجارية خلال الربع الأول بزيادة ثلاث طائرات عن العام الماضي، لا تزال حذرة من المستقبل على الطلبيات السابقة وتحافظ على توقعاتها دون تغيير لعام 2021.

وتتوقع تسليم عدد من الطائرات خلال العام الجاري مماثل للعدد الذي سلمته العام الماضي 2020 والبالغ 566 طائرة وتحقيق أرباح تشغيلية معدلة تبلغ ملياري يورو. وبالاستناد إلى عدد مماثل من عمليات تسليم الطائرات العام الماضي، استقر حجم المبيعات خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري عند 10,5 مليارات يورو. ومن ناحية أخرى، تضاعفت أرباح شركة إيرباص التشغيلية المعدلة من أنشطتها المتعلقة بالطائرات التجارية ثلاث مرات، وبلغت 533 مليون يورو، ويعود ذلك إلى التحكم في التكاليف وسعر الصرف المناسب. وبدأت المجموعة في حصد التوفير المرتبط بتخفيض كلف التشغيل. وكانت الشركة قد أعلنت العام الماضي عن إلغاء 15 ألف وظيفة بالدول الرئيسية التي يجري فيها التصنيع. وتعتمد ربحية شركة إيرباص المتخصصة في تصنيع طائرات الركاب بشدة على تقدم العالم في محاصرة جائحة كورونا بدرجة تسمح بفك الإغلاق في المطارات الكبرى في آسيا وأوروبا وأميركا.

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي «إياتا» قد أعلن، في مطلع فبراير/شباط، أن حركة الطيران العالمية سجلت تراجعاً قياسياً في عدد الركاب بنسبة 66% عام 2020. وحذر اتحاد إياتا، الذي يضم 190 شركة طيران عبر العالم، من أن ظهور نسخ متحورة من فيروس كورونا يلقي بظله على احتمالات انتعاش القطاع في 2021. وتوقع الاتحاد أن تسجل شركات الطيران خسارة إجمالية بـ118,5 مليار دولار في 2020 و38,7 ملياراً في عام 2021، وأن تنخفض الإيرادات من رحلات المسافرين 69% إلى 191 مليار دولار في 2020.

تفشي كورونا في الهند يقلق شركة تصنيع الطائرات الأوروبية

مصنع طائرات إيرباص بمدينة تولوز الفرنسية (Getty)

رؤية

الأسر العربية ضحية كورونا والحكومات

عبد التواب بركات

سبّب وباء كورونا الجديد اضطراب الإنتاج الزراعي وزيادة أسعار الغذاء على مستوى العالم، وفاقم معضلة الانكماش الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة، ما أضرّ بدخل الأسر في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وكان لذلك الأثر المباشر في تراجع كمية الأغذية ونوعيتها التي كانت الأسر تعتاد استهلاكها قبل الجائحة.

وفي دولنا العربية، تراجعت في العام الماضي دخول الأسر العربية لمستويات لم تعد تسمح بالوفاء باحتياجاتها الأساسية من الغذاء بسبب الجائحة مع تقصير الحكومات أو عجزها عن القيام بدورها في تعويض الأسر المنكوبة.

وحذر تقرير شاركت في إعداده منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف» ومنظمة الأغذية والزراعة «فاو» وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية (جميعها تابعة للأمم المتحدة) من أنّ الوباء وما يرتبط به من زيادات في الفقر وأسعار الغذاء وتعطل سلسلة التوريد، يهدد النجاح الذي أحرزه العالم في السنوات الأخيرة في مكافحة انعدام الأمن الغذائي. وهناك ما يصل إلى 130 مليون شخص إضافي على مستوى العالم معرضين الآن لخطر انعدام الأمن الغذائي الحاد، مع تأثر الأمهات والأطفال خصوصاً. ومن المؤكد، وفق التقرير الأممي، أن تكون البلدان ذات الدخل المنخفض التي تعاني من نقص الغذاء هي الأكثر تضرراً، بسبب استحالة ضمان إمدادات غذائية كافية بسبب الاضطرابات في إنتاج السلع الغذائية الأساسية وتجارتها، فهناك 45 دولة، حول العالم بحاجة إلى مساعدة خارجية من أجل توفير الغذاء، منها 34 دولة في أفريقيا، ومنها من الدول العربية: اليمن وسورية والعراق وليبيا ولبنان والصومال، وفقاً لتقرير توقعات المحاصيل وحالة الأغذية الفصلي الذي نشره قسم الأسواق والتجارة في منظمة الأغذية والزراعة في نهاية العام الماضي. وفي منطقتنا العربية، لم يؤثر الوباء بكمية الطعام فحسب، بل بتنوعه وجودته، فقد تحولت العائلات إلى أغذية أرخص تفتقر إلى الفيتامينات والبروتينات.

في لبنان، تضاعفت أسعار المواد الغذائية ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الاثني عشر شهراً الماضية. وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 80% من قيمتها، وأثر ذلك بشدة في القوة الشرائية للبنانيين وتراجع قيمة رواتبهم ومدخراتهم. وكشفت دراسة استقصائية أجراها برنامج الأغذية العالمي أنّ واحداً من كلّ ثلاثة لبنانيين تعرض للبطالة، وأنّ خُمس السكان تقريباً انخفضت رواتبهم، ودفع هذا 85% من الأسر إلى شراء أطعمة أرخص وأقل في التفضيل والجودة. والمؤسف أنّ نصف الأسر التي شملتها الدراسة في لبنان أفادت بأنّها أصبحت في ظلّ الوباء تقلّل من كمية ما تتناوله في وجباتها من أطعمة. وحذرت منظمة «أنقذوا الأطفال» من أنّ نحو مليون نسمة في بيروت لا يملكون المال الكافي لتأمين الطعام، أكثر من نصفهم من الأطفال المهددين بالجوع، في ظلّ أخطر أزمة يشهدها لبنان منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها في الفترة بين 1975-1990، ورغم ذلك تسعى الحكومة إلى اتخاذ قرار برفع الدعم عن السلع الغذائية بسبب الانهيار المالي، ما سيعرض المزيد من المواطنين لشبح الجوع.

وفي مصر، كشف تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الحكومي أنّ ثُلث الأسر باتت لا يكفيها دخلها، ونصف الأسر التي لا يكفيها الدخل تضطر إلى الاقتراض للوفاء بحاجة أولادها من الغذاء الضروري، وأنّ 17% منهم قبلوا تبرعات من أهل الخير والمحسنين، وأنّ 15% من الأسر باعت جزءاً من ممتلكاتها للوفاء بمتطلباتها الحياتية، فيما تلقت 5,4% فقط من الأسر منحة العمالة غير المنتظمة، وهي 500 جنيه (32 دولاراً) للأسرة الواحدة، لثلاثة أشهر فقط!

وفي العراق، ألقت كورونا بظلالها القاتمة على الأسر، وكشف برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة أنّ 10% من العراقيين ليس لديهم ما يكفي من الطعام، وأنّ 35% يضطرون إلى شراء الأغذية الرخيصة، وأنّ نحو 3 ملايين عراقي، من بينهم أكثر من 700 ألف نازح، ليس لديهم ما يكفي من الطعام. وزاد عدد الفقراء من 10 ملايين إلى 13 مليوناً بسبب الجائحة.

الغريب أنّ العراق الذي يعتبر خامس أكبر مصدّر للنفط على مستوى العالم، وكان يوفر السلع الغذائية بنحو شبه مجاني خصصت حكومته أموالاً لا تكفي لتأمين الحصص التموينية إلا لأربعة أشهر فقط العام الماضي، رغم تفاقم الجائحة.

وفي اليمن المنكوب بالحرب الداخلية وكورونا، كشف برنامج الأغذية العالمي عن حجم المأساة التي يعيشها المواطنون، وذلك عبر «تويتر» فقال: «لو كان عدد سكان اليمن 100 شخص، فإنّ 80 منهم يحتاجون إلى المساعدات للبقاء على قيد الحياة، 66 منهم ليس لديهم طعام كافٍ، 59 بلا رعاية صحية، 67 ليست لديهم مياه صالحة للاستهلاك، 11 يعانون من سوء تغذية حاد... لكنّ عدد سكان اليمن ليس 100 شخص، بل 30,5 مليوناً».

أما عن حالة الأمن الغذائي في سورية، فمأساوية. فقد أعلن برنامج الأغذية العالمي أنّ 12,4 مليون شخص يكافحون هناك للعثور على ما يسدّ رمقهم من الطعام، وأنّ 60% من السوريين يعانون منذ العام الماضي من انعدام الأمن الغذائي. زاد التضخم في جميع أنحاء البلاد، وفي مطلع عام 2021، كانت أسعار المواد الغذائية أعلى 33 مرة من المتوسط في خمس سنوات قبل الحرب.

معاناة الأسر العربية ستستمر في ظل حرمانها الدعم الاجتماعي الكافي في مواجهة الجائحة لسببين: الأول ما كشفه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي من أن المؤسّسات المالية الدولية قدمت حوالى 175 مليار دولار كتمويلات لأزمة فيروس كورونا حول العالم في خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الماضي. لكنّ 15,7 مليار دولار فقط من هذا المبلغ (9%) خصص للدول العربية، رغم أنّ المنطقة تواجه أسوأ أزمات النزوح في العالم. والثاني أنّ دول الخليج، التي دعمت تاريخياً اقتصادات الدول العربية المجاورة لها، تواجه تراجعاً في أسعار النفط والغاز الطبيعي. وكان صندوق النقد الدولي قد قدر في يوليو/ تموز الماضي أنّ الدول العربية ستجني عائدات نفطية أقل بـ270 مليار دولار في عام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة. وتوقعت وكالة «ستاندرد أند بورز» أن تراكم دول الخليج النفطية عجزاً بقيمة 490 مليار دولار في الأعوام الأربعة المقبلة بسبب كورونا وانخفاض أسعار النفط.

الجائحة كشفت عن حتمية زيادة استثمارات الحكومات في نظم الحماية الاجتماعية ومشاريع إنتاج الغذاء للحدّ من مشاكل نقص وسوء التغذية، وخصوصاً في المنطقة العربية التي تستورد أكثر من نصف احتياجاتها الغذائية من الخارج.